دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المساومة في السياسة الخارجية التركية
المصدر:	المجلة العربية للعلوم السياسية
الناشر:	الجمعية العربية للعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	السامرائي، محمود سالم
المجلد/العدد:	ع 13
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	يناير
الصفحات:	77 - 98
رقم MD:	460642
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإرهاب ، تركيا ، السياسة الخارجية ، الحرب العالمية الثانية ، قبرص ، العالم العربي ، دول الخليج العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/460642

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المساومــة فـي السياســة الخارجيــة التركيــة

محمود سالم السامرائي

أستاذ مساعد، قسم العلاقات الدولية،

كلية العلوم السياسية ـ جامعة الموصل.

مقدمــة

يذكر أن الحكمة السياسية ما هي إلا نتيجة فن «المساومة» والتسوية عند الدول من خلال صانعي قراراتها، وعليه يحقّ للدول أن تلجأ إلى تبني «المساومة» بصفتها سلوكاً سياسياً بقصد تحقيق مصالحها، ولا سيّما أن السياسة الخارجية بكل أبعادها ــ من حيثُ الأهداف والوسائل ــ تقع ضمن دائرة هذا الفن، أي إنّها انتقاء للوسائل التي تحقق الدولة عن طريقها أهدافها في التعامل الدولي الخارجي.

يحاول هذا البحث إثبات أن لـ «المساومة» «وجهاً سلبياً» إذا جاءت تعبيراً عن موقف سياسي مرتبط بظرف زمني وبحالة تنتهي بانتهاء مسبباتها. ومن هنا، فإن استغلال الحالة والفترة الزمنية للتعبير عن الموقف بقصد تحقيق مصلحة، ربما يشكل سلوكاً قاصراً يحمل الدولة موقفاً سلبياً في علاقاتها، لأن الأصل في العلاقات بين الدول والشعوب هو الوئام القائم على التكافؤ والاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة، لا على اقتناص الفرص في ظلّ فترة زمنية غير طبيعية بقصد تحقيق منفعة على حساب الطرف الآخر.

ومن خلال هذا الافتراض نجد من المفيد بحث موضوع سمة «المساومة» في السلوك السياسي الخارجي لتركيا لتقديمه نموذجاً على المستوى الإقليمي والدولي.

لقد تبنّت تركيا بتاريخها المعاصر منهجاً في سلوكها السياسي الخارجي يميل غالباً إلى «المساومة»، وهذه السياسة في الواقع الدولي والإقليمي تترك تأثيرها في الموقف السياسي التركي تجاه دول الإقليم أولاً، وفي الساحة الدولية ثانياً، وغالباً ما تدفع تركيا ثمنه.

والسؤال المطلوب الإجابة عنه هو: هل أن المساومات في سياسة تركيا الخارجية هي سياسة قصيرة النظر، تلقي بظلالها السلبية على علاقات تركيا الدولية والإقليمية، ومنها العربية؟

وعندما تكون «المساومة» إحدى أدوات الصراع شأنها في ذلك شأن أدوات الضغط والإكراه، فإنها لا تقيم نوعاً من العلاقة الودّية وحسن الجوار وتنمية المصالح. وعلى هذا، فإن العلاقة التركية ــ العربية على سبيل المثال، ينبغي أن تكون بعيدة عن أدوات الصراع تلك، لأنه ليس من الصحيح الاعتقاد بأن الطرف الأول يمكن أن يستخدم أدوات الصراع في ظلّ ظروف غير طبيعية من دون أن يدرك أن الطرف الثاني هو في المقابل قادر على استخدامها عندما تسنح الفرصة له.

ومن هنا، سوف نستعرض من خلال منهج بحث وصفي تحليلي السلوك السياسي الخارجي التركي للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يعكس فن «المساومة» لتحقيق المصالح القومية.

وفي ضوء ذلك، سوف نستعرض وقائع مادية ومعنوية في «المساومة» من جانب تركيا المعاصرة والتي لا تحتاج إلى رؤية تحليلية أو وضع افتراضات غيبية أو خيالية، فالبحث يتناول مجموعة من المحاور منذُ الحرب العالمية الثانية حتّى يومنا هذا.

أولاً: الحرب العالمية الثانية و«المساومة» التركية

لقد عكس الموقف التركي سلوكاً غير واضح المعالم في الحرب العالمية الثانية، ووقفت تركيا وأعلنت سياسة «الحياد»، وظلت تراقب الوضع الدولي ومجريات الحرب بين دول المحور والحلفاء بشكل عام، وتراقب الاتحاد السوفياتي بشكل خاص، لكي تعبّر عن موقفها السياسي، إلا أنها في واقع الأمر كانت تتأرجح في سلوكها السياسي و«تساوم» على القوة التي تكسب الحرب، وبقيت كذلك طوال فترة الحرب إلى أن عبّرت عن موقفها خلال الأشهر الأخيرة من الحرب، ثم أعلنت عن انضمامها إلى جانب الحلفاء بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٣. وهذا ما يعكس موقفاً سياسياً تطمح من ورائه تركيا إلى أن تحصل على مكاسب سياسية، وهي إلى جانب الحلفاء. وهذا السلوك السياسي الخارجي لتركيا كشفت عنه الوقائع السوفياتية كما يلي[١]:

ــ قدمت تركيا التسهيلات للسفن الألمانية والإيطالية وقت الحرب خلافاً لاتفاقية «مونترو» التي من بين بنودها: غلق المضائق ومنع خروج السفن من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط. كما قدمت تركيا لألمانيا مادة حربية (الكروميت) التي تدخل في الصناعات الحربية.

ــ كانت تركيا مستعدة على حدّ تعبير السوفيات إلى دخول الحرب عام ١٩٤٢ إلى جانب ألمانيا، وقد حشدت قواتها العسكرية على حدود القوقاز السوفياتية، حين نجح التقدم

(١) Akademia Vied sssp, *Hedzinaodnè vzthy Po druhey sveyouej Vojne 1945 -1949* ([Praha: s. n.], 1963), p. 275.

الألماني في الأراضي السوفياتية، على أمل أن تكسب غنائم الحرب وهي إلى جانب ألمانيا وتحصل على منطقة أذربيجان الغنية بالنفط، فضلاً عن تركمانستان وأوزبكستان[٢].

إن السلوك السياسي التركي إبان الحرب العالمية الثانية قاد إلى نتائج سلبية، ودفع تركيا إلى اللجوء والارتماء في الفلك الغربي والأمريكي، إذ واجهت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية موقفاً في غاية الخطورة من جانب الاتحاد السوفياتي الذي بات يمثل ثاني أكبر قوة على الساحة الدولية آنذاك.

ـ أقدم السوفيات على إلغاء معاهدة «مونترو» وطالب ستالين الرئيس السوفياتي آنذاك بإقامة قاعدة دائمة في الدردنيل، واستعادة المقاطعات القيصرية القديمة من تركيا، وهي: قارص، أردهان، وارتفين. واستمرت سياسة السوفيات الضاغطة على تركيا طوال الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦)[٣].

جاء حديث ستالين واضحاً للسفير الأمريكي في نيسان/أبريل ١٩٤٦: «إن تركيا ضعيفة والاتحاد السوفياتي يدرك جيداً خطر السيطرة على المضائق، وليست لتركيا القوة بحيث تستطيع حمايتها، كما إنها مسألة تمسّ أمننا نحن...»[٤].

لذا كانت نتيجة السلوك السياسي التركي هي التوجه نحو الغرب توجهاً قوياً، وتحديداً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تقدمت بطلب في آذار/مارس ١٩٤٧ للمساعدة، متذرعة بحجة أن تركيا هي ضدّ الشيوعية[٥]، فضلاً عن كونها دولة تقع في منطقة على قدر كبير من الأهمية في الشرق الأوسط.

ـ في آب/أغسطس ١٩٥٠ تقدمت تركيا بطلب الانتماء إلى حلف الناتو (NATO)، إذ أعلن وزير خارجيتها آنذاك «سيكون امتحاناً حقيقياً لمصالح الولايات المتحدة في تركيا». ولتأكيد صدقية توجه تركيا الغربي ـ الأمريكي اندفع الرئيس التركي عدنان مندريس آنذاك بجيشه للقتال في كوريا، وأثبتت تركيا كفاءتها في الحرب الكورية وهي إلى جانب التحالف، ما عكس صدقيتها، وعليه حققت مكسباً سياسياً مهماً في قبولها في حلف شمال الأطلسي[٦]، وتم لها ذلك عام ١٩٥٢، فأصبحت عضواً في الحلف.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٣) Richard D. Robinson, *The First Turkish Republic; a Case Study in National Development,* Harvard Middle Eastern Studies; 9 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963), p. 178.

(٤) كولن باون وبيتر موني، **من الحرب الباردة حتّى الوفاق، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠**، ترجمة صادق إبراهيم عودة (عمان: دار الشروق، ١٩٨٤)، ص ٢٨.

(٥) *Dejiny Sveta 1945 - 1949* (Praha: Zaredakce Svoboda, 1988), p. 454.

(٦) بوسخفيريا، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة د. كومبرد (موسكو: نؤوكا، ١٩٧٦)،ص ٢٤٦.

ثانياً: الأزمة القبرصية

بدأت اليونان في الاستكشاف النفطي في بحر إيجه مع مطلع عام ١٩٦٣، الأمر الذي خلق أزمة تركية ــ يونانية، وعند محاولة تركيا استخدام قوتها العسكرية عام ١٩٦٤ جاء موقف حلفائها، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، على غير ما كانت ترغب فيه[٧]، فاكتشفت موقعها السياسي في عين الغرب. لقد كشفت أزمة قبرص لتركيا بأن ارتباطها بالغرب، بحلف الناتو غير كاف لأمنها الإقليمي ومصالحها الحيوية القومية.

وعلى هذا جاء موقف «المساومة» في سلوكها السياسي الخارجي، فقد أقدمت على تنمية علاقاتها بحسن الجوار مع الاتحاد السوفياتي (الخصم للغرب) آنذاك، ولا سيما أن السوفيات قد تخلوا عن مطالبهم بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣.

وكانت تنمية العلاقات التركية ــ السوفياتية عام ١٩٦٤ تحمل في طياتها مكاسب لتركيا تتمثّل في حصولها على الدعم السوفياتي بشأن قضية قبرص في المحافل الدولية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لفت انتباه الإدارة الأمريكية والغرب بقصد الحصول على المزيد من «المساومات» مقابل إرضائها.

أما في الأزمة الثانية لقبرص عام ١٩٧٤ التي أقدمت فيها تركيا على التدخل العسكري وسيطرت على نحو ٤٠ في المئة من الأراضي القبرصية، بعد محاولة الجانب اليوناني ضم الجزيرة إلى اليونان[٨]، فقد جاء الموقف الأمريكي والغربي سلبياً تجاه تركيا، الأمر الذي دفع تركيا إلى إقامة علاقة تركية ــ سوفياتية واسعة وكبيرة، وحصلت بذلك على مساعدة سوفياتية بقيمة ٦٥٠ مليون دولار للفترة (١٩٦٧ ــ ١٩٧٩)، فضلاً عن عقد الاتفاقيات الثنائية التي أغاظت الغرب، وبخاصة بناء مجمع البتروكيمياويات في الإسكندرونة ومصنع تكرير النفط في إزمير[٩].

إن سلوك «المساومة» من جانب تركيا دفع الولايات المتحدة الأمريكية هي الأُخرى إلى اللجوء إلى السلاح نفسه بجعلها من موضوع قبرص ورقة «المساومة» تجاه تركيا، فقد «رفض الكونغرس تقديم مساعدات إضافية، وأقر بتقليص المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا في ميزانية عام ١٩٨٨، ووضع القضية القبرصية كشرط لتقديم المساعدات»[١٠].

---

(٧) انظر رسالة الرئيس الأمريكي جونسون الذي يحذر فيها تركيا من استخدام القوة العسكرية، في: Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975* (London: C. Hurst for the Royal Institute of International Affairs, 1977), p. 415.

(٨) «تركيا: صعوبات وآفاق،» **دراسات استراتيجية**، العدد ١٢ (آذار / مارس ١٩٨٠)، ص ٦١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٠) محمود سالم السامرائي، «استراتيجية تركيا السياسية وأثرها في سياستها الخارجية،» **أوراق تركية** (مركز الدراسات التركية) (١٩٨٩)، ص ٣.

وعلى الرغم من محاولات إعادة تطبيع العلاقات بين أهالي الجزيرة الواحدة، فإنها كانت تصطدم بموقف الحكومة التركية الرافض، ولم يتوصل الطرفان خلال المفاوضات التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ثُمّ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى نتيجة إيجابية بسبب تصلب مواقف الطرف التركي. ولعل المشكلة القبرصية (الأتراك القبارصة) كانت خير تعبير عن المساومات التركية منذُ الستينيات حتّى اليوم، والتي باتت تقف حاجزاً سياسياً كبيراً وأخيراً أمام مطلب المجموعة الأوروبية في ١٥/ ٢٠٠٥/٩ حين طالبت بضرورة الاعتراف التركي بجمهورية قبرص قبل بدء المفاوضات بشأن الانضمام إلى المجموعة الأوروبية[١١]، على الرغم من قبول تركيا، بل إذعانها، لجميع الشروط الأوروبية التي سبق أن قدمت.

ثالثاً: العلاقات التركية ـ العربية

إن أساس فهمنا العلاقات الدولية قائم على علاقات الوئام وليس الاختصام. ولنا مع الأتراك تاريخ طويل، ولا ننكر أن الأتراك حلقة من حلقات التاريخ الإسلامي، كما لا ينكر المعنيون من الأتراك إلى هذا اليوم وصفهم العرب بـ «الأمة النبيلة»[١٢]. تلك التسمية التي كانت تطلق أيام الدولة العثمانية، وما كانت عليه مكانة العرب باعتبارهم الأمة التي كلّفت بحمل راية الإسلام وكانوا أهلاً لها، فضلاً عن الذراع الطويلة للعرب ومشاركتهم في حرب البلقان والقوقاز وشمال أفريقيا، بل دفاعهم أيضاً عن الدولة العثمانية واستشهادهم من أجلها باعتبارها دولة إسلامية.

لقد تبنّت تركيا منذُ وقت مبكر السلوك السياسي القائم على أساس «المساومة»، وقبلت به في علاقاتها العربية. وخير مثال على ما جرى عام ١٩٣٩ حين ضمت لواء الإسكندرونة إليها بعد اقتطاعه من سوريا. وقد تمّ ذلك بين فرنسا وتركيا حين وافقت الأخيرة على الموقف الفرنسي ـ البريطاني، بعدم دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا في ما لو اندلعت[١٣]، ولغرض أن تثبت زعامتها في المنطقة الواسعة للإمبراطورية العثمانية السابقة. وقد شكل هذا الموقف سابقة سلبية في علاقة تركيا العربية.

لقد ارتبطت تركيا بالسلوك السياسي الغربي تجاه المنطقة العربية. وفي عام ١٩٤٧ جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وفي ١٩٤٨/٥/١٥ أعلن عن قيام

(١١) قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٥/٩/١٦.

(١٢) سيفي تاشان، **سياسة تركيا المعاصرة تجاه الشرق الأوسط**، ترجمة مركز الدراسات التركية ([الموصل]: جامعة الموصل، ١٩٨٥).

(١٣) انظر: محمود سالم السامرائي، «استراتيجية التحالف التركي الإسرائيلي المعاصرة،» ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية لمركز الدراسات التركية، ٢٠٠٢، و Philip Robins, *Turkey and the Middle East*, Chatham House Papers (London; New York: Council on Foreign Relations Press, 1991), p. 49.

دولة «إسرائيل»، فسارعت تركيا واعترفت بالكيان الصهيوني في آذار/مارس ١٩٤٩، وعمدت إلى إقامة علاقات تجارية معه، وسمحت بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، مبررة ذلك بالضغوط الأمريكية وشروط حلف الناتو[١٤].

إن هذا الموقف التركي السلبي جاء بدافع «المساومة» لكي تتولى فيه تركيا دوراً قيادياً في المنطقة العربية مكفولة بدعم الغرب ومساندته. وقد أوكلت مهمة تركيا في قيادة الشرق الأوسط من خلال مشروع قدم في ١٩٥١/١٠/١١ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا أطلق عليه حلف «قيادة الشرق الأوسط» الذي رفضته الدول العربية وما تلاه من مشاريع في عام ١٩٥٢، مثل مشروع «منظمة الشرق الأوسط للدفاع»[١٥]. وفي أيار/ مايو ١٩٥٣ أعلن عن خطة «حلقة الدفاع الشمالي» التي توجت المساعي التركية في إقامة حلف بغداد عام ١٩٥٥.

وعليه، يتضح أن السلوك السياسي الخارجي التركي لتلك الفترة عبر تبني تركيا المشاريع الغربية كان سلبياً، وأن مصلحة تركيا كانت ترمي إلى زعامة الشرق الأوسط بدعم غربي أمريكي. وكانت تركيا تجد تبريراً لسلوكها السياسي الخارجي بكونها عضواً في حلف الناتو، وأنه ينبغي الالتزام بما يقرره الحلف[١٦]، بل إن الموقف التركي اتسم أيضاً بالدفاع عن «مبادئ العالم الغربي». لقد شجبت تركيا سياسة الحياد التي سادت لدى دول عالم الجنوب آنذاك[١٧]، وفي الوقت ذاته عكست فترة الخمسينيات العلاقة السلبية بين تركيا والدول العربية، وعمقت الفجوة. وقد وُصفت تركيا من قبل العرب بـ «العميلة»[١٨] للغرب والمنفذة لسياسته في المنطقة. ولعل الموقف التركي السلبي من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ومن ضرورة وضع القناة تحت الإشراف الدولي، يعبّر عن الموقف الأمريكي نفسه. والأهم من ذلك أن تصويت تركيا في الأمم المتحدة في عام ١٩٥٧ ضدّ استقلال الجزائر جاء تضامناً مع حلف الناتو[١٩].

وفي عام ١٩٥٨ جاء الموقف السلبي ضدّ قيام الوحدة بين مصر وسوريا، فقد خشيت تركيا من قيام دولة الوحدة التي قد تصبح أداة لتنفيذ المخططات الاستراتيجية الشيوعية، كما رأت[٢٠]، ولا سيّما أن علاقة الاتحاد السوفياتي بدولة الوحدة كانت استراتيجية، إذ

(١٤) السامرائي، «استراتيجية تركيا السياسية وأثرها في سياستها الخارجية».

(١٥) Jiri Filip, *Turecko - Institut - zahranicniho obchodu* (Praha: [s. n.], 1986), p. 67.

(١٦) سيم شكماك، «موقع تركيا في حلف الناتو،» ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية حول تركيا والعالم العربي، نظمها مركز الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في جامعة درهام بالتعاون مع مركز الدراسات العربية، ١٤ ــ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، ص ١٥٢.

(١٧) نجدت فتحي صفوت، «موقف تركيا من قضية فلسطين،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٨) شكماك، المصدر نفسه،ص ١٠٢.

(١٩) M. S. Al Samarraie, *Politcka Strategie Na Blizkem Vychode* (Praha: [s. n.], 1993), p. 143.

(٢٠) David J. Dallin, *Soviet Foreign Policy after Stalin* (London: [n. pb.], 1962), p. 472.

قدم السوفيات دعمهم ببيان واضح أوقف إمكانية دخول تركيا عسكرياً بعد قيام الوحدة[٢١].

رابعاً: تركيا وأزمة الخليج

في أثناء أزمة الخليج (١٩٩٠ ــ ١٩٩١) جاء الموقف التركي منطلقاً من حسابات الربح والخسارة بـ «المساومة» الذي يحقق لتركيا مكاسب في الأراضي العراقية طالما اعتبرتها إرثاً عن الإمبراطورية العثمانية السابقة. وجاء الموقف التركي على لسان المتحدث لشؤون الخارجية (أن تركيا ستقوم بتنفيذ كُلّ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة)[٢٢]، علماً أن تركيا آنذاك ووفقاً للمصادر التركية يمكن أن تفقد عائدات مالية تصل إلى حوالى ٧ مليارات دولار سنوياً، إذ شكل العراق في علاقاته التجارية مع تركيا ثاني أكبر شريك بعد ألمانيا عام ١٩٨٩[٢٣].

لقد شرعت تركيا في تحشيد قطعاتها العسكرية، وجعلت أراضيها منطلقاً لطائرات التحالف الدولي لضرب العراق. والأكثر من ذلك جاء تصريح الرئيس التركي تورغت أوزال آنذاك بإثارته (قضية الموصل) التي اعتبرها موضوع خلاف بين بريطانيا وتركيا والعراق، وإثارته موضوع ملكية الآبار النفطية في شمال العراق[٢٤].

إن هذا الموقف أفقد تركيا خسارة سنوية تقدر بـ (٧) مليارات دولار، إضافة إلى ما تركه من جو بعدم الثقة في العلاقة التركية ــ العراقية.

ويمكن ملاحظة أن خسارة تركيا المستمرة في علاقاتها التجارية مع العراق كان من بين أسباب أزمتها الاقتصادية المتصاعدة منذُ عام ١٩٩٥ على الرغم من الجرعات التي قدمت لها كمساعدات من قبل الإدارة الأمريكية ودول الخليج العربي.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين جاء الموقف التركي بشأن موضوع المياه تجاه المنطقة بدلالة «المساومة» (المياه مقابل النفط) من خلال تقديمها مشروع «مياه السلام»، الذي درج الباحثون على تسميته «عقد المياه» والذي يشكل أزمة كامنة[٢٥].

كما بلغت موجة العداء التركي لدول الجوار العربية ذروتها، عندما طالب رئيس الوزراء آنذاك مسعود يلماز في شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٣ بقطع المياه عن سوريا والعراق

---

(٢١) بوسخفيريا، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، ص ٦٧.

(٢٢) **الثورة** (العراق)، ١٩٩٠/٨/١١.

(٢٣) *Book of Year 1991*, p. 717.

(٢٤) جون بولوك في: مجلة **الفرسان** (باريس)، العدد ٧١٥ (١٩٩١).

(٢٥) محمود سالم السامرائي، «المياه في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة،» **مجلة العلوم السياسية**، العدد ٢٦ (٢٠٠٢)،ص ٨٧.

في وقت ارتفعت الأصوات في البرلمان التركي لمهاجمة العراق، حيثُ طالب (ألب أصلان توركيش)[٢٦] بضرورة ضم الموصل ــ كركوك واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراب التركي بموجب الميثاق الوطني التركي الصادر عام ١٩٢٠.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٣ أيضاً، أفصحت الحكومة التركية عن النوايا السيئة إزاء مسألة المياه، حيثُ صرح وزير الدولة التركي بأن على سوريا والعراق كليهما أن يدفعا ثمن مياه نهر الفرات المتدفقة عبر أراضيهما. وأوضح الحجة بأن تركيا نفسها دفعت (٣٤) مليون دولار إلى الدولة البلغارية مقابل استخدامها لمياه نهر (ماريش) البلغاري المنبع[٢٧]. وزاد الرئيس سليمان ديميريل من لهجته في نيسان/أبريل عام ١٩٩٦ بقوله: «إن تركيا وهي دولة المنبع لها الحقّ في التحكم بأي قطرة مياه في أراضيها»[٢٨].

أما **المؤسسة السياسية** ما بعد الرئيس تورغت أوزال، فقد عكست مرحلة جديدة في التعامل السياسي الخارجي تجاه العراق والمنطقة من جهة، والحلفاء التقليديين وفي مقدمتهم الإدارة الأمريكية من جهة ثانية، حتّى إنَّ تركيا وجدت في العراق ورقة مساومة تجاه دول الغرب وتحديداً الإدارة الأمريكية ودول الخليج العربي، بقصد تحقيق صفقات شكلت جرعات مسكنة لما باتت تعانيه من أزمات اقتصادية وسياسية تعصف بالساحة التركية بفضل السلوك السياسي بـ «المساومة»، تلك التي امتدت إلى ما بعد عام ١٩٩٢، فقد احتلت الكويت موقع الصدارة في الدبلوماسية تجاه تركيا لتوثيق العلاقة بها ولتخفيف خسائرها وبقصد استمرار الحصارالمفروض على العراق. إلا أنَّ عام ١٩٩٢ كشف عن حجم معاناة تركيا إلى حدّ دفع رئيسة الوزراء آنذاك تانسو تشيلر إلى حمل حقيبة «المساومة» إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وترتب على زيارة تشيلر إلى الولايات المتحدة تأسيس صندوق خاص اعترافاً بموقف تركيا في التحالف الدولي ضدّ العراق، فقد حصلت على (١,٢) مليار دولار مكافأة على دورها في حرب الخليج، كما بلغ رأس المال الصندوق خلال خمس سنوات (٥,٣) مليار دولار، تقدم الكويت والمملكة العربية السعودية مليار دولار، كما تقدم كُلّ من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة (٥٠٠) مليون دولار[٢٩].

وإزاء انكماش المساعدات المقدمة إليها باستثناء ما قدمته كُلّ من الكويت والسعودية بهدف الإبقاء على الحصارالذي فرض على العراق واستمراره، أخذت تركيا تقدر موقفها باحتمال فقدانها (٧) مليارات من الدولارات في العام. ولكن هذه الخشية التركية التي عبرت عنها تمّ احتواؤها من خلال ما قدم إليها من جرعات ووعود خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥. وكانت بعض دول الخليج العربي هي التي تتحمل العبء الأكبر من هذه

(٢٦) **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨٠ (شباط/فبراير ١٩٩٣).
(٢٧) نقلاً عن: وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، ١٩٩٣/٨/١٣.
(٢٨) قناة دُبي الفضائية، ١٩٩٦/٦/٨.
(٢٩) **الشرق الأوسط**، ١٩٩٣/١٢/١٩.

الجرعات. إلا أن العام ١٩٩٥ شكل على ما يبدو الحدّ الفاصل في طبيعة العلاقات التركية الأمريكية والغربية معاً، فالخسارة المتراكمة التي لحقت بتركيا على مدى خمس سنوات (١٩٩١ ــ ١٩٩٥) شكلت أزمة خانقة، دفعت تركيا إلى تغطيتها بعمليات عسكرية واسعة النطاق في الجنوب ضدّ حزب العمال الكردستاني، والتوغل في الأراضي العراقية أملاً في الحصول على موافقة حلفائها على أن يكون لها مواقع إقليمية في الأراضي العراقية، إلا أن جامعة الدول العربية والمجموعة الأوروبية أوقفت تلك التطلعات التركية.

وإذا ما حاولنا استعراض الفترة الزمنية ١٩٩١ ــ ١٩٩٥ نجد ملفات كبيرة عرضت من أعلى المستويات في الحكومة التركية ومن خلال زيارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد تورغت أوزال قام الرئيس التركي سليمان ديميريل، وتانسو تشيلر بمحاولات لقيام تركيا بدور إقليمي جديد، إلا أن السياسة الخارجية المضطربة وغير المتزنة لدى الإدارة الأمريكية تجاه العراق ظلت غير قادرة على إعطاء تركيا الدور الذي كانت تتطلع إليه، الأمر الذي انعكس إحباطاً عام ١٩٩٥ عبّر عنه الرئيس ديميريل، وجاء انعكاساً للإحباط الذي وصلت إليه تركيا، بل وعزلتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية معاً، إضافة إلىً الوضع الداخلي التركي المشحون بالتوتر السياسي. وإزاء الوضع المضطرب في الجنوب من قبل «حزب العمال الكردستاني» الذي يسعى إلى إقامة دولته في جنوب الأناضول، إضافة إلى المشاعر المناهضة لأمريكا والدول الغربية، بل والعداء الفاضح الذي عبرت عنه الأوساط والحركات الإسلامية وفي مقدمتها «حزب الرفاه»، أطلق الرئيس ديميريل تصريحه في مقابلة تلفزيونية في ١٠/٥/١٩٩٥ بقوله «إن حرب الخليج سبب جميع المشاكل التركية». والأكثر من ذلك، فقد اتهم الغرب بالتآمر على تركيا والتخطيط لمؤامرة خطيرة تهدف إلى تمزيق وحدة الأراضي التركية وذلك بإقامة دولة كردية على أراضيها. وأضاف ديميريل أن الدول الأوروبية قضت على الدولة العثمانية ومزقت وحدة أراضيها باتفاقية (سيفر) عام ١٩٢٠ حيثُ أنشأت بعد ذلك التمزيق ٢٥ دولة[٣٠].

خامساً: موقف تركيا من الحرب على العراق (عام ٢٠٠٣)

لقد نشطت حركة المنظمات الحزبية والجماهيرية في تركيا ضدّ العدوان الأمريكي المحتمل على العراق، وشكلت الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والشعبية «مجلس التنسيق» ضدّ العدوان على العراق والذي يضم حوالى (١٤٠) منظمة تركية وعملت على مطالبة الحكومة الجديدة (العدالة والتنمية) بزعامة رجب طيب أردوغان، بعدم الانجرار وراء المواقف الأمريكية والمشاركة في الحرب إذا ما اندلعت ضدّ العراق[٣١].

وقال علي جانجي رئيس مجلس التنسيق: إن القضية لم تعدّ قضية إقليمية بل قضية

(٣٠) **القدس**، ٢/٦/١٩٩٤.
(٣١) **الثورة**، ٢٩ /١١/٢٠٠٢.

تهم جميع دول العالم. ووصف الحرب بـ «القذارة» التي تجلب البؤس والدمار للمنطقة.

لقد انطلقت المسيرات الجماهيرية في أنقرة واسطنبول مع مطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ وطالبت الحكومة والبرلمان بعدم الموافقة على استخدام الأراضي التركية منطلقاً للعدوان على العراق.

يعكس الموقف التركي موقفاً متزناً باتجاه علاقة حسن الجوار في ظاهره. ولكن سمة استراتيجية تركيا «المساومة» في السلوك السياسي الخارجي تبعث على الريبة والشكّ من حيثُ المصداقية. ويمكن ملاحظة تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن رفضهم لموضوع الحرب الأمريكية على العراق وما نجم عن موقف معاكس إثر الزيارات الأمريكية المتعددة لتركيا، الأمر الذي دفع الأتراك إلى الاصطفاف وقبول فكرة الاشتراك إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حال اندلاع حرب بعد «المساومة» من خلال المطالبة بدفع مبلغ ٢٥ مليار دولار، وهذا يعكس حجم الخسائر التي تتعرض لها تركيا في حال اندلاع الحرب. إن حجم الخسارة المقدرة تلك قاد زعيم حزب العدالة رجب طيب إلى زيارة واشنطن وهو يحمل ملفاً يحتوي على خسائر مالية تقدر بحوالى ٣٨ مليار دولار. وفي هذا الصدد، يقول وزير خارجية تركيا يشار ياكيش «إذا ما وقعت الحرب علينا أن نحمي مصالحنا من هذه الحرب...وأمريكا ستعوض الدول المتضررة؟ كيف؟ فإننا لا نعرف ولا نريد أن نعرف؟»[٣٢].

لم تنس تركيا تداعيات وآثار الحرب التي قادتها الإدارة الأمريكية عام ١٩٩١ وما تركته من آثار مريرة في الساحة التركية بسبب إهمال تركيا من الحليف (الإدارة الأمريكية) في تعويض خسارتها نتيجة للحرب والحصار[٣٣]. ومع تصاعد لهجة الحرب من قبل الإدارة الأمريكية ضدّ العراق عام ٢٠٠٣ ازدادت مخاوف تركيا من احتمالات تفاقم الأزمة المتردية أصلاً في البلاد، إذ توقعت أن اندلاع الحرب يعني خسارتها مليار دولار سنوياً من التجارة مع العراق والتي يمكن أن ترتفع إلى ثلاثة مليارات سنوياً.

وهذا ما يجعل تركيا غير مطمئنة إلى الوعود الأمريكية بشأن التعويضات التي تقدم لها في حالة اندلاع الحرب وتركياً إلى جانب الإدارة الأمريكية. وعليه فإن صانع القرار التركي يجد بلده بين المطرقة والسندان وذلك للأسباب الآتية:

ـ إن تركيا حليف للإدارة الأمريكية المانحة للمساعدات العينية والمالية السنوية لها.

ـ إن تركيا عضو في الحلف الأطلسي وهي تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

(٣٢) نقلاً عن قناة الجزيرة، ٢٠٠٣/٢/٢٥.

(٣٣) محمود سالم السامرائي، «قراءة في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة تجاه العراق،» **أوراق تركية** (٢٠٠١)،ص ٢٣.

ـ دور اليهود وتأثيرهم في العلاقة التركية الإسرائيلية و (إسرائيل بوابة تركيا مع واشنطن)[٣٤].

كُلّ هذه الأسباب تلقي بثقلها على صانع القرار السياسي التركي ولا نجد حرجاً إذا ما قلنا إن تركيا «المساومة» تصوغ موقفها في ظلّ هذه الرؤية، فإذا ما حصلت على مساعدات يمكنها أن تتجاوز أزمتها الاقتصادية التي تقدر بـ (٣٦) مليار دولار وفق ما نشر في الصحافة التركية، وتتمثل هذه المساعدات في:

ـ إسقاط الديون التركية البالغة (١١) مليار دولار لأمريكا.

ـ تسليح الجيش بالدعم الفني والمالي وتحديثه.

ـ الإبقاء على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بدعم من الإدارة الأمريكية البالغة ١٦ مليار دولار.

ـ دعم الاتحاد الأوروبي لتركيا.

وإن أفضل ما يمكن أن تحصل عليه تركيا جاء على لسان السناتور الأمريكي (جون ماكين) بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٥، بأن تمنح واشنطن أنقرة فرصة المشاركة في الترتيبات الإقليمية الخاصة بالمنطقة (في مرحلة) ما بعد الحرب على العراق.

في ضوء ما تقدم أين يقع الموقف التركي المتردد والمضطرب؟ لقد ظلّ الموقف التركي متأرجحاً بين الرفض للحرب مستنداً إلى الموقف الشعبي والمشاركة فيها وبين التأييد المشروط أو الموافقة على العمل العسكري من دون المشاركة. ويذهب المسؤولون الأتراك وفق تقديراتهم لتداعيات الحرب على المصالح التركية إلى الشك في مصداقية الوعود والتعهدات الأمريكية التي طالما قدمتها واشنطن إلى أنقرة.

ويحق لأنقرة أن تصعد من شكوكها في جدية الوعود الأمريكية وهي ترى الاتصالات المباشرة بين واشنطن والزعامات الكردية الذين منحتهم قدراً من الدعم في إطلاق تصريحاتهم عن (الاستقلال).

بقي الموقف التركي على الوتيرة نفسها منذُ تصريح رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد يوم ٢٠٠١/١١/٧ بأن تركيا لن تدعم أية حملة عسكرية ضدّ العراق، وتأكيده ذلك مرة أخرى في ٢٠٠٢/٧/٢١ وتحذيره الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة الدخول في حرب ضدّ العراق.

وفي السياق نفسه جاءت تصريحات رئيس وزراء تركيا بعد (أجاويد) عبد الله غول بعد صعود «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة في تركيا حول عدم مشاركة تركيا في الحرب

(٣٤) السامرائي، «استراتيجية التحالف التركي الإسرائيلي المعاصرة».

إلى جانب الإدارة الأمريكية ضدّ العراق، وما قام به من نشاط سياسي في الساحة الإقليمية العربية بعد زيارته لكُلّ من سوريا والأردن ومصر وتشديده على التسوية الدبلوماسية من خلال عقد اجتماع في أنقرة.

إلا أننا لا نثق بمصداقية تركيا وسلوكها السياسي المبني على «المساومة»، فقد أرادت أن تقول: إني بذلت ما بوسعي أكثر من العرب باتجاه الحلّ الدبلوماسي، وحين أخفق العرب، فإني لا أتحمل مسؤولية الأخذ بالموقف المنحاز إلى جانب الإدارة الأمريكية حفاظاً على مصالح تركيا العليا.

وهكذا تجد تركيا أمامها فرصة للمناورة السياسية مع الإدارة الأمريكية بالمشاركة إلى جانبها على الرغم من تعرض مصالحها الحيوية مع العراق للخسارة، لكنها تضحي بمصالحها على حساب علاقاتها الأمريكية، ولعلنا نشير بهذا الموقف إلى ما يقدمه مدير معهد السياسة الخارجية التركية / جامعة بلينكت سيفي تاشان بقوله، ستقدم تركيا مساندتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب الآتية:

ــ الضمانات الأمريكية بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق.

ــ استمرار المساعدات المالية الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتركيا التي تعهدت بها الإدارة الأمريكية. وعلى هذا، فإن تركيا لا تقوى على تعريض مصالحها بالوقوف ضد الرؤية الأمريكية واستراتيجيتها. ومن هنا استمرّت الاتصالات وإجراء المفاوضات الأمريكية التركية بشأن مشاركة تركيا في الحرب على العراق، ووفق ما ذكره وزير الخارجية يشار ياكيش[٣٥] فإن المفاوضات تجري في ثلاثة اتجاهات:

١ ــ تعاون عسكري. ٢ ــ تعاون سياسي. ٣ ــ تعاون أمني.

ويقول وزير الخارجية التركي في ٢٠٠٣/٢/٢٥: تمّ التوصل(إلى اتفاق) بين الإدارة الأمريكية وتركياً على الموضوعات كافة إلا موضوعاً أو اثنين. وقد ذهب أكثر في ما يخص كيفية الحفاظ على مصالح تركيا في حال اندلاع الحرب بالتشديد على موضوع مشاركة مسؤول عسكري أو مدني في الحكومة العراقية المؤقتة بالقول: من خلال قربنا من أهل المنطقة ودرايتنا بهم، (فإننا) أقدر من الأمريكيين على تحديد شكل النظام الأفضل للحكم... لأننا نعرف الجميع، الأكراد والتركمان والعرب.

في ضوء ما تقدم، يمكن ملاحظة الرؤية السياسية التركية، وعليه لا نجد غرابة في منهج «حزب العدالة والتنمية» في التعبير عن فن «المساومة»، كما كان حال الحكومات السابقة.

ــ لقد وافق البرلمان (التركي) على تمديد فترة استخدام قاعدة أنجرليك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٣٥) انظر لقاء مع وزير الخارجية التركي على قناة الجزيرة، ٢٠٠٣/٢/٢٥.

ـ وفي ٢٠٠٢/١٢/٢٧ لم يتوصل مجلس الأمن القومي التركي إلى قرار بشأن مشاركة تركيا في الحرب إلى جانب أمريكا أم لا، بانتظار الموقف المطلوب الذي يتمخض عن مجلس الأمن الدولي، وموقع قوة المساوم التركي من منطلق الربح والخسارة. وعلى هذا أقدمت (تركيا) على اتّخاذ مجموعة من الإجراءات منذُ الأول من آذار/مارس ٢٠٠٣ والتي نراها بمثابة المشاركة بالحرب قبل اندلاعها، وهي[٣٦]:

ـ إغلاق الحدود مع العراق.

ـ أوقفت وعرقلت وصول المواد الإنسانية المصدرة للعراق وفق مذكرة التفاهم.

ـ أوقفت من جانبها الاتفاقية التجارية المشتركة بشكل مخالف لقواعد حسن الجوار.

وقد اتخذت هذه الإجراءات، علماً أن «حكومة العدالة» ولخشيتها من خسائر تصل إلى ٣ مليارات دولار سنوياً في حالة قيام الحرب، هي التي سارعت إلى عقد اتفاقية استثمارية تجارية مع العراق، إضافة إلى زيارة وزير الاقتصاد التركي(إلى العراق)خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٠٠٣/١/١٢.

كما أتت الإجراءات على عكس موقف الشعب التركي الرافض للحرب والرافض لمشاركة تركيا فيها إلى جانب الإدارة الأمريكية.

وعند اندلاع الحرب في آذار/مارس عام ٢٠٠٣ وقفت تركيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق، وعبّر الموقف التركي عن «المساومة» بشكل مفضوح، فعلى الرغم من عدم حصول القادة الاتراك على منحهم المشاركة بالحرب إلى جانب الإدارة الأمريكية، حين فشل التصويت في البرلمان لنشر ٦٢ ألف جندي[٣٧]، ساومت المؤسسة العسكرية حين وافقت على انزال بعض القطعات العسكرية في ميناء الاسكندرون. وجاءت لغة المساومة حين وبخ الضابط المسؤول عن الميناء حول الإجراءات التي كان يجب اتّخاذها لتعطيل الموافقة على إنزال القطعات العسكرية، وذلك لرفع قيمة الفاتورة التركية التي ستحصل عليها، إلا أن رفض المواطن التركي وإثارة الراي العام قادا إلى انسحابها باتجاه الكويت. وينبغي عدم اغفال حقيقة موقف البرلمان التركي الذي رفض في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٣ موضوع عبور القوات العسكرية الأمريكية الأراضي التركية، مع أن المؤسسة العسكرية التركية من خلال مجلس الأمن القومي التركي تستطيع أن تتجاوز البرلمان في موضوعات تتعلق بالامن التركي، وبهذا تعدّ المشاركة التركية إلى جانب الإدارة الأمريكية من صلب الأمن القومي التركي بفضل وجود نحو ١٤ قاعدة أمريكية وأطلسية على الأراضي التركية.

لقد كانت الأطماع التركية في الأراضي العراقية واضحة ومعلنة على حدّ تعبير

(٣٦) انظر: متحدث باسم وزارة الخارجية، في: **الثورة**، ٢٠٠٣/٣/١٢.
(٣٧) ميدل ايست نيوز لاين، ٢٠٠٣/٣/٤.

الجنرال التركي تورغت سونالب بقوله «إذا طلبت أمريكا من تركيا القيام بهجوم على الموصل وكركوك فعلينا أن لا نتردد»[٣٨]. وقد كانت شروط تركيا لدخول الحرب إلى جانب التحالف الدولي ضدّ العراق بلغة «المساومة» كما يلي:

ــ التعهد بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق.

ــ يمكن لتركيا الدخول في الأراضي العراقية لمسافة ٧٥ كيلومتراً وأن تحصل على ١٠ في المئة من النفط العراقي.

ــ تبقى كُلّ من الموصل وكركوك خالية من أي قوات سوى عدد محدود من الأمريكيين[٣٩].

وبعد فرض الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣ واحتلال العراق، أُهملت تركيا تماماً من قبل الإدارة الأمريكية، إلا أن تركيا تمتلك ورقة المساومة بشأن موضوع الأكراد. وهذا ما دفعها لتتحمس لموضوع المشاركة في الترتيبات الأمنية، من خلال إرسال القوات العسكرية التركية إلى الأراضي العراقية، إلا أن «مجلس الحكم في العراق» أجمع على عدم السماح للقوات التركية بدخول العراق، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى إقصاء تركيا عن الترتيبات الأمنية على الساحة العراقية، إضافة إلى ما حصدته تركيا من جراء المساومات حين أعربت الخارجية التركية عن استيائها من المعلومات بشأن محاولة تسليم أمن مناطق شمال العراق للبشمركة وبحدود ١٠ آلاف على الحدود، بعد الاجتماع الثلاثي بين (الإدارة الأمريكية ــ الطالباني ــ البارزاني)[٤٠].

سادساً: صدقية حزب العدالة والتنمية

لا يجد «حزب العدالة والتنمية» تعارضاً بين الانتماء الإسلامي ومصالح تركيا التي تستدعي التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساومت تركيا الولايات المتحدة من أجل الحصول على مبلغ تعدى الـ ٣٠ مليار دولار، ووافقت الأخيرة على أن تقدم لها ٦ مليارات دولار كمنحة و ٢٠ ملياراً في صورة ضمانات قروض في مقابل نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية. وهكذا وجدت الحكومة التركية أزمة في موضوع الحرب على العراق، فمن ناحية تشعر بتهديد كردي دائم على حدودها وفي مناطقها الجنوبية الشرقية، وهو تهديد عجزت كُلّ الحكومات بما فيها الحكومة الأخيرة ذات الجذور الإسلاميّة عن حله، ومن ناحية أخرى ظلت مصالح الدولة القومية التركية هي المحرك الرئيس، وهو ما حدث مع حكومة عبد الله غول التي شكلت مساومتها المالية مع الولايات المتحدة عاملاً رئيساً في حساب

(٣٨) **الاتجاه الآخر**، ١٦/١٠/٢٠٠٤.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) انظر: < http://www.masrawy.com > , 31/10/2003.

مواقفها بصرف النظر عن أي روابط دينية أو ثقافية تربطها بالشعب العراقي.

إن قرار المشاركة الذي دعا إليه رجب طيب أردوغان بشكل متحمس، كان يرمي إلى الحصول على الثمن من المشاركة قبل بدء الحرب وإن كان مرتبطاً ببرنامج صندوق النقد الدولي.كما كان يهدف إلى تأدية دور مهم في العراق في المرحلة الإنتقالية بعد الإطاحة بالنظام السياسي، تحت ذريعة(حماية) «تركمان العراق» ومنع الأكراد من إقامة دولة مستقلة(٤١).

وفي إطار المساومة التركية على غنائم الحرب، خطفت تركيا الأضواء السياسية والإعلامية في تحرك إقليمي ودولي توجته بلقاء في اسطنبول لوزراء خارجية الدول الست (تركيا، إيران، سوريا، مصر، السعودية، الأردن). وكانت تهدف إلى تغطية انخراطها التدريجي والمنتظر في الحملة العسكرية الأمريكية القادمة على العراق، واستخدمت هذه التحركات ووظفتها في المفاوضات السرية والعلنية مقابل الموافقة على فتح الجبهة الشمالية أمام القوات الأمريكية. وبعد انتهاء المساعي الدبلوماسية التي نشطت للاستهلاك المحلي والاقليمي، وبات العمل العسكري واقعاً لا محال، تحدث رجب طيب أردوغان قائلاً: لا يمكن لتركيا أن تبقى خارج المعادلة، إذا بقينا خارج العملية يمكن أن يتعرض أمننا القومي للخطر، ويجب أن نفكر في مصالح بلدنا.

أما عبد الله غول رئيس الحكومة، فقد عبّر بقوله: «إننا نفضل صدور قرار عن مجلس الأمن لكن النظر إلى قرارات الأمم المتحدة على أنّها لوحدها مؤشر شرعية هي نظرة ضيقة»(٤٢).

سابعاً: تركيا وموضوع التركمان

عبرت السياسة الخارجية التركية في التاريخ المعاصر عن الموقف الداعم والمساند إزاء موضوع التركمان، سواء في سياستها الإقليمية أو الدولية. ويقدر عدد نفوس التركمان في العراق بحوالى ١,٧٥٠٠٠٠ بحسب المصادر التركمانية(٤٣).

وقد كثر الحديث عن العلاقة الخاصة بين تركمان العراق والدولة التركية إلى حدّ اتهام التركمان بـ «موالاة» تركيا. والحقيقة أن هناك شعوراً حول الانتماء القومي ومن الطبيعي أن يشعر التركمان تجاه تركيا بالود والمحبة والتواصل الثقافي والحضاري. وهذا لا يتعارض مع انتمائم إلى وطنهم العراق وولائهم له(٤٤).

---

(٤١) عمر الشوبكي، «الحرب الأمريكية، ومصداقية حزب العدالة والتنمية،» <http://www.alitijahalakhar.com>.

(٤٢) منذر سليمان، «المساومة التركية على غنائم الحرب،» <http://www.alitijahalakhar.com>.

(٤٣) مجلة **قارداشلق**، العدد ١٧ (آذار/مارس ٢٠٠٣)، ص ٧٩.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧٧.

وقد تزايد اهتمام تركيا بموضوع التركمان، الأمر الذي قررت فيه الحكومة التركية عام ١٩٨٨ إستحداث إدارة خاصة بوزارة الخارجية أطلقت عليها «إدارة الجاليات التركية في الخارج» ويرأسها نائب وزير ومهمتها ربط الاقليات التركية في العالم بالوطن ألام من البلقان إلى تركيا[٤٥]. وقد طرح موضوع «توحيد الأمة التركية» بشكل واضح في عام ١٩٩٠ في مؤتمر اسطنبول حين تحدث أحد الوزراء في الحكومة التركية عن «أذربيجان كبرى» ما يشير إلى اهتمام الإدارة التركية بما أطلق على تسميته «توحيد الأمة التركية»[٤٦].

وعادت إلى الظهور أطروحة «الحيز التركي» التي تتحدث عن مسؤولية أنقرة في حماية وحدة «الحيز التركي». وعليه تجد تركيا في موضوع الأتراك المنتشرين خارج حدودها الدولية موضوعاً لـ «مساومة» يشكل موقفاً وسلوكاً سياسياً لدى القادة الأتراك، فالأتراك منتشرون في دول الجوار، العراق، إيران، سوريا، قبرص، بلغارياً، بل وفي دول جمهوريات أسياً الوسطى تركمانستان، أوزبكستان وأذربيجان... والصين. والهند[٤٧]

لقد عبرت تركيا عن سياسة خارجية نشطة وتحديداً بعد قيام جمهوريات أسياً الوسطى وفي منطقة القوقاز عندما أطلقت عليه (عالم الأتراك) والذي يمتد من جزر البلقان إلى أسوار الصين ويشكل عددهم حوالى (١٨٠ ــ ٢٠٠) مليون نسمة[٤٨].

وفي ما يتعلق بالسياسة الإقليمية التركية، فقد وجدت تركيا مع دول الجوار العربية وغير العربية موضوعاً شكل تأزماً سلبياً في علاقة تركيا الإقليمية، وقد تبنت موضوع التركمان لـ «المساومة».

إن ديميردل (مشيراً) إلى (أن الحكومةالتركية) لا تستطيع أن تتجاهل أشياء تفيد أن العراق أعدم (١٧) شخصاً من زعماء التركمان... طلب من العراق تزويد تركيا بالمعلومات عن وضع التركمان في منطقة كركوك والذي تجاهلته السلطات العراقية[٤٩].

وفي عام ١٩٩٦ تعاملت السلطات التركية مع حزب العمال التركماني[٥٠] في شمال العراق لكونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا، ولا سيّما بعد أن أصبح يقوم

(٤٥) محمد خليفة، «الدور التركي في الشرق الأوسط والخليج العربي،» **المنبر** (باريس)، العدد ٥٨ (١٩٩٠)، ص ٤٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٤٧) هيلين كارير دانكوس، **نهاية الإمبراطورية السوفياتية**، ترجمة إبراهيم العريس ([نيقوسيا]: دار قرطبة للنشر، ١٩٩١)،ص ٨٤.

(٤٨) Nadir Devlet, «Turkic World and Turkey (Perspectives-Realities),» in: *Turkish Views on Eurasia,* Puplication of Foundation for Middle East and Balkan Studies (Istanbul: [n. pb.], 2001), p. 81.

(٤٩) Al Samarraie, *Politcka Strategie Na Blizkem Vychode,* p. 49.

(٥٠) السامرائي، «قراءة في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة تجاه العراق،» ص ٢١.

بدور في منطقة كردستان العراق بين الفصائل الكردية، حتّى أصبح محوراً رئيسياً يعكس استراتيجية تركيا المرحلية آنذاك...وربما تجاه رؤية مستقبلية مع العراق. ومن هنا شكل تركمان العراق «موضوعاً للمساومة السياسية». ولكن جاءت النتيجة على غير الرغبة التركية وبخاصة بعد قيام النظام السياسي الجديد في العراق المرتبط بالادارة الأمريكية، فقد أهملت تركيا بكل تطلعاتها ورؤيتها الاستراتيجية تجاه العراق واتجاه مساومتها مع الإدارة الأمريكية أيضاً، ولعل خير تعبير عن ذلك وقوف (تركيا) متفرجة على ما يجري في مدينة كركوك من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥، ولم نسمع سوى عبارات خجولة حول عدم المساس بتركيبة سكان المدينة.

ثامناً: تركيا وموضوع «الإرهاب»

اندفعت تركيا تجاه الإدارة الأمريكية على أثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها على المستوى العالمي، لتدعم الموقف الأمريكي لمحاربة الإرهاب[٥١]، لأنها ترى أن العالم بات محكوماً إلى حدّ ما بالقوة المهيمنة على الساحة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن تركيا باتت مهملة من الإدارة الأمريكية وأوروبا الغربية، إذ فقدت دورها بعد توسع حلف شمال الأطلسي، وعدم رغبة المجموعة الأوروبية في قبول عضويتها الكاملة فضلاً عن أزماتها الداخلية.

وجاء الموقف التركي (المساوم) في الوقوف إلى جانب الإدارة الأمريكية والاندفاع في تقديم الدعوات للقيام بعمل تكلف به انطلاقاً من مسؤولياتها في مكافحة الإرهاب. واستخدمت فعلاً بعض وحداتها العسكرية في التحالف الدولي في أفغانستان، الأمر الذي نددت به حركة طالبان بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢[٥٢] واستمرت تركيا في قيادة قوة التدخل الدولي في أفغانستان (إيساف) فترة شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، مقابل حصولها على مساعدة إضافية بقيمة[٥٣] (٢٠) مليون دولار بعد أن اعتذرت كُلّ من ألمانيا وهولندا.

إن الموقف التركي جاء ليشد العلاقة التركية الأمريكية ويكسبها مزايا وفق حسابات الربح والخسارة، معيداً إلى الأذهان فترة الخمسينيات التي شاركت فيها تركيا عسكرياً بالحرب الكورية إلى جانب الإدارة الأمريكية بهدف قبولها بالحلف الأطلسي، في حين أن هذا الموقف يتناقض وأحد مبادئ السياسة الخارجية التركية بالوقوف على الحياد إزاء الأزمات. كما إنَّ هذا الموقف قد يؤدي إلى قيام أعمال إرهابية على الأراضي التركية من قبل أنصار القاعدة. وقد تعرضت تركيا فعلاً إلى سلسلة من التفجيرات عام ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٥

(٥١) **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٢٦٣.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.
(٥٣) **الثورة**، ٢٠٠٢/١١/٢٩.

وأعلنت القاعدة مسؤوليتها عن ذلك، وربما هذا أول ما حصدته تركيا من جراء سلوكها السياسي بـ «المساومة».

تاسعاً: العلاقات التركية ومسألة الأرمن

في ١٩٨٣/٧/٢٠ بدأت أول محاولة لقيام منظمة تضم (٣) ملايين أرمني لتشكل أول خطوة باتجاه قيام جمهورية أرمينيا، حيثُ يوجد في مدينة بوسطن الأمريكية (مقر اللجنة الوطنية الأرمينية) وهو مركز لنشاط الأرمن واتصالاتهم. أما في فرنسا، فيوجد للأرمن مركز أخر مدعوم بالمساعدات المادية والمعنوية من الجانب الفرنسي(٥٤).

إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي، وقيام جمهورية أرمينيا المستقلة عجل في إحداث متغيرات ألقت بظلالها على الأرمن الموجودين في تركيا، ومن هنا باتت تركيا تواجه أزمة سياسية وبخاصة مع حلفائها وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهد شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ أزمة في العلاقات التركية ــ الأمريكية بسبب موضوع الأرمن، وقد عبر الموقف التركي إزاءها بسلوك سياسي بـ «المساومة».

لقد كان قرار مجلس النواب الأمريكي المتعلق بالأرمن سبباً في الأزمة، إذ سارعت تركيا بالرد السريع إذا ما أقدم الكونغرس على إقرار المشروع الذي تمت المصادقة عليه من قبل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الذي يحث الرئيس كلينتون على تصنيف الإجلاء الإجباري ومقتل أكثر من ١,٥ مليون أرميني بين عام ١٩١٥ وعام ١٩٢٣ على أنّه مجزرة جماعية. وأقدمت تركيا على «المساومة»، وفي عملية غير مسبوقة، **على إرسال طائرتين كسراً للحظر المفروض على العراق من قبل الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، وأعلنت عن استعدادها لفتح خطوط سكك الحديد مع العراق، وتوسع الصادرات، ودعوة البرلمان لمناقشة موضوع استخدام قاعدة إنجرليك من قبل الإدارة الامريكة ضدّ العراق**، الأمر الذي أدى إلى تأجيل موضوع الأرمن من قبل الإدارة الأمريكية(٥٥). لكن ذلك فتح أزمة مؤجلة إلى حين توافر الظروف لدى الإدارة الأمريكية باعتبارها ورقة ضغط حاضرة ضدّ تركيا. وفعلاً تمّ طرح الموضوع من جديد من قبل دول في المجموعة الأوروبية ومنها فرنسا في آذار/ مارس ٢٠٠٥. وفتح الموضوع مرة أخرى من قبل النمسا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عشية الموافقة الأوروبية على بدء التفاوض لقبول تركيا في الاتحاد الاوروبي ما عرقل موضوع التفاوض الذي أقر بعد ذلك بتاريخ ٣/ ٢٠٠٥/١٠(٥٦).

(٥٤) **الوطن العربي**، العدد ٣١٢ (شباط/فبراير ١٩٨٣).
(٥٥) **بابل**، ٢٠٠٠/١٠/١٦.
(٥٦) وكالات الأنباء ومحطات التلفزة في ٢٠٠٥/١٠/٣.

عاشراً: المساومة السياسية ومبادئ أتاتورك

لقد شكلت المبادئ الأساسية السبعة[٥٧] الرؤية الاستراتيجية لتركيا المعاصرة، وبناء على ذلك فقد نجحت في تنمية علاقاتها مع دول (الشرق الأوسط) ومنها الدول العربية لعقدين من الزمن أي منذُ السبعينيات حتّى التسعينيات من القرن الماضي.

هذه المبادئ للسياسة الخارجية التركية تم تجاوزها مع العراق. وإذا ما تجاوز الرئيس التركي السابق تورغت اوزال **المبدأ الثاني** الذي ينصّ على عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة، و**السادس** الذي ينصّ على فصل (الشرق الأوسط) عن دور تركيا في التحالف الغربي، نجد أن حكومة سليمان ديميريل قد تجاوزت مبدأ أضافياً هو **المبدأ الأول** الذي ينصّ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط.

إن تركيا عضو بالتحالف الدولي ضدّ العراق وهي عضو في حلف الناتو، وفتحت أراضيها لدول التحالف لضرب العراق، كما إنَّ تركيا طالبت بحماية التركمان في العراق على لسان تانسو تشيلر في ١٩٩٦/١١/١٥.

إن علاقة الجوار التركي ــ العراقي هي ليست علاقة طارئة، وإن صانع القرار السياسي ينبغي كما نراه أن يضع ذلك الإطار نصب عينيه، وبنظرة مستقبلية وليست آنية. من هنا نخلص إلى القول إن العراق (الكعكة) التي أريد بها تعويض المتضررين من الحرب لم تخبز، لأن العراق ثبت بأنَّه (لا يهضم) وهذه الحقيقة أربكت الكثير ومنهم تركيا التي وضعت نفسها في الصف الأمامي لاقتسام الكعكة العراقية.

ومع ذلك ما زال هناك متسع من الوقت لتنقية الأجواء على أسس مبنية على الثقة وحسن الجوار. والعراق يدرك جيداً من جهته أن تركيا تظل حليفاً استراتيجياً للغرب في منطقه حيوية من العالم، ولكن ينبغي أن تدرك أن ما تحصل عليه لم يعد يتناسب ودورها الإقليمي، فقد كانت بالأمس دولة تصادمية ــ الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو ــ أما الأن لقد انحسر هذا الدور بعد انكفاء الاتحاد السوفياتي من جهة، والتواجد الأمريكي والغربي في الخليج العربي والعراق الحيوي للعالم الغربي من جهة أخرى. ويبدو أن تركيا أخذت تدرك موقعها في ظلّ الاستراتيجية الكونية للإدارة الأمريكية وانطفاء بريق (التحالف السحري) الذي عبر عنه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في فترة الرئيس الأمريكي جورج بوش(الأب) حتّى بدأت تركيا تشعر أن سلوك «المساومة» جاء بنتائج مخيبة للآمال لا بل أدى إلى شعور بـ «الإذلال» من الطريقة التي تتصرف بها حليفتها القوية[٥٨]، وهذا ما دفع بخروج الرئيس سليمان ديميريل بحديثه عن التآمر الغربي على تركيا والتخطيط لتمزيق وحدة الأراضي التركية في ١٩٩٥/٥/١٠ والقول (إن حرب الخليج سبب

(٥٧) السامرائي، «استراتيجية تركيا السياسية وأثرها في سياستها الخارجية،» ص ٢١.
(٥٨) أمير طاهري في: **الشرق الأوسط**، ١٩٩٣/٨/٣٠.

جميع المشاكل التركية) ليلقي بالمسؤولية المباشرة على الإدارة الأمريكية والغرب معاً.

حادي عاشر: الأزمة التركية ـ السورية «أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨»

اندلعت «أزمة تشرين الأول/أكتوبر» مع سوريا عام ١٩٩٨ حين عبرت تركيا عن موقفها إزاء «حزب العمال الكردستاني» الذي يتخذ من الأراضي السورية قاعدة له، على حدّ تعبير الأتراك، الأمر الذي وضعت فيه سوريا أمام موقف سياسي لـ «المساومة»، إما بطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا، أو استخدام القوة العسكرية ضدها. وبالفعل باشرت تركيا في تحشيد قطعاتها العسكرية على الحدود السورية، وبدت عازمة على تنفيذ تهديدها وشعرت سوريا ودول عربية عديدة بمصداقية النوايا التركية، حتّى استجابت سوريا للمطالب التركية في إخراج زعيم الحزب عبد الله أوجلان وأغلقت بعض المعسكرات التي تقوم بإيواء عناصر من حزب العمال الكردستاني.

وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أعلن مسعود يلمز رئيس الوزراء التركي أن عبد الله أوجلان لم يعد موجوداً في سوريا، و جاء هذا الإعلان نتيجة لحسابات «المساومة السياسية البارعة» من قبل تركيا.

لماذا أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لطرد عبد الله أوجلان...؟ إن الموقف التركي جاء ردّ فعل على السياسة الأمريكية، فقد بدت تركيا مستاءة من سياسة الإدارة الأمريكية نتيجة للمبادرة بالسماح بإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، أو بعبارة أخرى، إعلان الدولة الكردية الاتحادية في العراق بقيادة المجموعتين الكرديتين بدعم أمريكي، وهذا ما عكس موقفاً تركيا متحاملاً على واشنطن[٥٩] بل دفع تركيا إلى تفجير «أزمة أكتوبر ١٩٩٨» بهدف إثبات أن إهمال أمريكا لتركيا له ثمن يربك ويعرقل استراتيجية أمريكا إزاء مصالحها في المنطقة. وبالفعل جاء الموقف التركي واضحاً في إمكانية استخدام القوة العسكرية تجاه سوريا ما لم تلتزم بطرد زعيم حزب العمال عبد الله أوجلان وتغلق المعسكرات الخاصة وتوقف تقديم الدعم. وقد حصلت تركيا على «اتفاقية أدنه» مع سوريا ورضخت في طرد أوجلان. إن هذه الأزمة أظهرت أهمية تركيا الإقليمية[٦٠]:

ـ لقد نجحت في استغلال الزمن الأمثل لغرض (المساومة السياسية).

ـ باتت سوريا من دون غطاء عالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في ما لو اندلعت أزمة ساخنة، أي الحرب.

---

(٥٩) özden Okatav, «Turkish - Syrian Relation at the Crossroads,» *Turkish Review of Middle East Studies* (2000), p. 149.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

ـ الموقف العربي المنقسم هو الأخر لم يعط سوريا موقفاً متضامناً في ما لو اندلعت الحرب.

ـ التحالف التركي الإسرائيلي واتفاقية التعاون العسكري المشترك يعطي تركيا موقفاً عسكرياً صلباً.

وفي ضؤ ذلك حققت تركيا مكسبها السياسي وحصدت ثمار سلوكها السياسي إزاء سوريا. وهذا السلوك جاء وفق حسابات الربح والخسارة التي طالما فتشت تركيا عنها. ولعل في حديث رئيسة وزراء تركيا السابقة تانسو تشيلر (فتش عن المصلحة) خير تعبير عن استمرار النهج السياسي التركي.

ثاني عشر: تركيا والعلاقة مع دول الخليج

توجد داخل تركيا ثمة تيارات تعارض الاستثمارات الخليجية، على اعتبارها توجه نحو المنطقة العربية، وهذا ما يؤثر في محاولة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.إن تركيا تساوم في موقفها لخشيتها على محاولاتها بالحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

وبالمقابل، ثمة ارتياب خليجي من العلاقات التركية الإسرائيلية التي بدأت في منتصف التسعينيات، حيثُ يخشى البعض أن تكون أنقرة هي المعبر الذي تمرّ منه إسرائيل اقتصادياً وسياسياً إلى منطقة الخليج، على الرغم من قبول بعض الإرادات العربية للعلاقة مع إسرائيل، إلا أن هناك خشية كبيرة من التيار الإسلاميّ. وهناك مخاوف خليجية من قضية أن تطرح تركيا نفسها كدولة مائية في مواجهة الدول النفطية الخليجية.

وفي سياق تعميق الروابط الاقتصادية بين تركيا والخليج وتجاوز معادلة النفط مقابل الماء، شهد العام ٢٠٠٥ تحركاً مكثفاً من قبل تركيا، فقد زار رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي منطقة الخليج، حيثُ عقد اتفاقيات ثنائية[٦١] في وقت ازداد الطلب التركي على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد آنذاك، وبخاصة في ظلّ تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين وازدياد أهمية منطقة الشرق الأوسط والخليج.

أما على الجانب الخليجي، فثمة عوامل يختلط أيضاً فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت دول مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا، لعل من أبرزها عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إضافة إلى أن الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع النفط خلال السنوات الثلاث الماضية فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة، وبخاصة تركيا التي تكتسب أهمية بسبب إمكانياتها الاقتصادية[٦٢].

(٦١) خالد حنفي علي، «تركيا والخليج: احتياج اقتصادي متبادل،» إسلام أونلاين.نت، ٢٠٠٥/١٢/٢٥. < http://islamonline.net > .

(٦٢) محمد عبد القادر، على الموقع الإلكتروني إسلام أونلاين.نت، ٢٠٠٣/١/١٣.

من جهة أخرى، فقد ينظر إلى العلاقة الخليجية الاقتصادية مع تركيا على أنها قد تساهم في خلق توازن في السياسة الاقليمية وبخاصة مع إيران ذي الطموح النووي والاقتصادي، وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان يمثل سابقاً بقدراته العسكرية والاقتصادية أحد عناصر التوازن مع طموحات إيران إزاء المنطقة.

خلاصة

يقدم السلوك السياسي الخارجي لتركيا بـ «المساومة» صورة واقعية للمهتمين الأكاديميين في الشؤون السياسية للمنطقة، بل للمتخصصين بالتحليل السياسي.

إن تركيا في سلوكها السياسي الخارجي ترتكز على مجموعة من «الثوابت» التي نعني بها «الأتاتوركية» تلك المبادئ التي رسمت استراتيجية تركيا في التعامل الداخلي والخارجي، وعليه نجد أن تجاوز تلك المبادئ في ظلّ المتغيرات الإقليمية والدولية من قبل صانع القرار التركي يهدف إلى تحقيق مصلحة تركيا القومية، الأمر الذي يعكس رغبة لدى تركيا في تحقيق مصالحها وهي تجد فيها المشروعية، إلا أننا نجد أن المساومة التركية بوصفها سلوكاً سياسياً قد سلب قرارها السياسي منذُ قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ حتّى اليوم، ولم تحصد منه تركيا إلا القليل، فضلاً عن سياسية الإذعان وأحياناً الإهمال من قبل حلفائها وأصدقائها.

وفي ما يتعلق بالشؤون السياسية الإقليمية وبخاصة العربية منها، ونتيجة للمتغيرات الدولية تجد تركيا نفسها مشدودة إلى طرف دولي تجد فيه ما يحقق لها قيمة أمنية وتقنية. وحين تعكس موقفاً ينطلق من حسابات تحقيق مصلحة ظرفية بـ «المساومة السياسية» لم تحصد تركيا (ما تسعى إليه) من جراء سلوكها في القضية القبرصية مع المجموعة الأوروبية ولا مع دول الجوار الاقليمي، وبخاصة في علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل، ولا مع أتراك دول آسيا الوسطى، في وقت تتناسى مصالحها الحيوية في محيطها الاقليمي العربي، الاستثمارية والتجارية بفضل الأسواق العربية الواسعة التي يمكن أن تجني منها تركيا ما هو أكثر بكثير بالمقارنة بإسرائيل. إن «المساومة» سلوك سياسي قصير النظر، وهذا ما لا نتمناه، فتركيا جزء من الامتداد الإقليمي الذي تتأثر به سلباً وإيجاباً وبكل المتغيرات التي تعصف بالمنطقة، إضافة إلى كونها امتداداً إسلامياً رغبت في ذلك أم لم ترغب، فالإسلام يضرب بجذورها متغلغلاً في أقصى مفاصلها الثقافية والاجتماعية، ولا نأمل من تركيا أن تكون سبباً في أن تضع مصالحها الآنية القصيرة من دون نظرة شمولية مستقبلية ■